

الانحراف في الوسط الحضري التونسي: مقارنة سوسيو أنثروبولوجية

Deviance in the Tunisian Urbain Settings: A Socio-Anthropological Approach

تاريخ النشر: 2026/04/30

تاريخ القبول: 2025/12/30

تاريخ الإرسال: 2025/04/23

د. علي المبروك¹¹ المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالمهدية ، جامعة المنستير ، تونس ،EMAIL : elmabrouk_ali@yahoo.fr

الملخص

يَطْرُقُ هَذَا المقال الأسباب السُوسِيُوثِقَافِيَّةَ للانحراف من زَاوِيَةِ نَظَرِ أنثروبولوجية، وَيُعَالِجُ مَدَى تَطَابُقِ المَنْظُومَةِ القانونِيَّةِ مَعَ المَنْظُومَةِ الاجتماعيَّةِ وَالثقافيَّةِ فَصَدَ اقْتِرَاحَ البدائل وَالْحُلُولِ المُمْكِنَةِ للوقاية من الانحراف بالوسط الحَضْرِيّ بالبلاد التُونِسِيَّةِ. وَلِبُلُوغِ الأهداف المعلنَة اعتمدنا عَلَى مُقَارَبَةٍ مُتَعَدِّدَةِ الاختصاصات سَعِيًّا مَنَّا لِإِدْرَاقِ المسارَاتِ التي تقود إِلَى الانحراف وَتَغْيِيرِ الاتجاهات. وَقَدْ قَدَرْنَا أَنَّ وَاقِعَ الجَرِيْمَةِ اليَوْمِ يَحْتَاجُ إِلَى تَكثِيفِ الدِّرَاسَاتِ العلميَّةِ المُوجَّهَةِ نَحْوَ البُعْدِ البُنْيَوِيِّ لِلظَاهِرَةِ باعتبارها بُنْيَةً نَسْقِيَّةً مُعَقَّدَةً.

الكلمات المفتاحية: الجَرِيْمَةُ؛ السُّلُوكُ الانحرافي؛ المَنْظُومَةُ السُوسِيُوثِقَافِيَّةُ؛ المَنْظُومَةُ القانونِيَّةُ؛ الوَسْطُ الحَضْرِيّ.

المؤلف المرسل: د. علي المبروك، الإيميل: elmabrouk_ali@yahoo.fr

Abstract:

This article highlights the socio-cultural causes of delinquency from an anthropological point of view. Indeed, it approaches the adequacy between the systems: legal, social, and cultural, and this with an aim of proposing alternatives and possible solutions to prevent the delinquency in the urban zone of Tunisia. To achieve the stated objectives, we have opted for a multidisciplinary approach with the aim of understanding the paths that lead to both deviation and uncertain changes. We considered that the reality of criminality requires, today, the intensification of scientific studies oriented towards the structural dimension of the systemic phenomenon which is complex.

Keywords: Delinquency; deviant behaviors; the socio-cultural system; the legal system; the urban environment.

1. مقدمة:

تُعرفُ المجتمعات العربية تحولات اجتماعية واقتصادية وقيمية عميقة رافقتها تغيّرات في طبيعة العلاقات التي تحكمها. وقد ساهمت الثورة الرقمية في الانفتاح على الحضارات الغربية وعلى أنماط ثقافية مُغايرة تختلف من حيث القيم والعلاقات والتعاليم الدينية والأخلاقية، ممّا أدّى إلى بُرُوز مشاكل نفسية واجتماعية نتيجة لتأثيرات هذا التطور. فتأثر الشباب بذلك بالقنوات الفضائية الغربية والأفلام التي لا تتماشى وطبيعة الثقافات المحلية والتي تتعارض كذلك مع جُملة السُّلوكات التي يُنشدها المجتمع باعتبارها نماذج مثالية لا يُمكن التفريط فيها. وبناء على هذه الصدمة الحضارية وتغيّر البنى الاجتماعية أصبحنا نعيش اليوم داخل واقع يشهد تحوُّلاً عميقاً في المنظومات القيمية، رافقتها العديد من الهواجس والمشاكل الحقيقية من أبرزها نذكر العنف والانحراف واستهلاك



المُخدرات والاندماج في العصابات المنظمة وغيرها من المخالفات التي تقود الشباب إلى الانسلاخ عن الأشكال القيمية والسلوكية الواجب النسخ على منوالها.

نُحاول في هذا المقال التطرق إلى الأسباب التي تؤدي بالشباب إلى الانخراط في الجريمة والعصابات. رغبة منهم في تقليد الآخر والخروج من "أزمة الامتثال" والتقيد بالشروط التربوية والسلوكية التي تسعى المجتمعات إلى تكريسها عبر قنوات التنشئة الاجتماعية والدفع بها نحو إعادة الإنتاج الاجتماعي، ودراسة مدى تطابق المنظومة السوسيوثقافية مع المنظومة القانونية.

ويُسعى هذا المقال إلى إستقراء وتحليل السلوكات الانحرافية والإجرامية من زاوية نظر سوسيوثقافية، وذلك بالتركيز على العوامل الاجتماعية والثقافية والتحولت البنيوية التي ساهمت في إعادة تشكيل أنماط السلوك داخل المجتمع دون التغافل عن البدائل الممكنة للتوقي من تبعات الانحراف، وهي بدائل لا تدعي أنها حلول نهائية بقدر ما هي اسهامات أكاديمية تعالج المسألة للبحث عن أسبابها وأنواعها وطرق الوقاية منها في سياق الوسط الحضري التونسي.

2. الأسباب الاجتماعية والثقافية للانحراف:

على الرغم من وجود بعض الاختلافات التي تُميّز البنى الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العربية على غرار تونس والجزائر، إلا أننا بالإمكان أن نقع على عناصر تشابه تقودنا إلى إمكانية فهم الثقافي والاجتماعي المُتسبب فيها. فلطالما أُعتبرت الثقافة هي القاع المُشترك الذي من خلاله يتماهي الإنسان مع ذاته ومع العالم الذي يُحيط به. وتُمثل العناصر التوجيهية التي تقود الأفراد نحو الالتزام بالقواعد السلوكية والأطر التنظيمية المحددة لشبكة العلاقات بمختلف أنواعها. فالانحراف في معناه المُبسط هو النزوع نحو رفض القاعدة الثقافية والاجتماعية الضابطة للسلوكات الما قبلية بحيث يجد الفرد نفسه في وضعية لا يستوفي فيها المعايير السوسيوثقافية. فيُسيء بذلك للصورة النمطية التي تُسير نظام العلاقات والتفاعلات الاجتماعية ضمن اتفاق مشترك ينتهي بشكل من أشكال التنظيم الذي يقود إلى استقرار المجتمع.



1.2- الأسباب الاجتماعية:

لقد حددت النظريات الاجتماعية والنفسية الاجتماعية الأسباب التي تقف وراء عملية الانحراف. بمعنى تجاوز الضوابط والمعايير التي يضعها المجتمع ورفضها من خلال البدائل الذاتية الخارجة عن الضوابط الأخلاقية، على غرار تعاطي المخدرات/ السرقة/ الخيانة الزوجية... وتستوجب هذه المسألة درجة كبيرة من الانتباه خاصّة وأنّها "تتضمن عددًا كبيرًا من عناصر النظام الاجتماعي كالمنظمات وأنساق القرابة والمجتمعات المحلية والقواعد الأخلاقية والأنماط الاجتماعية والوظائف الاجتماعية والسلطة ومراكز القوة، هذا إلى جانب ارتباط الأفراد بالنظم الاجتماعية وعلاقتهم بالمعايير الموصلة للأفعال الاجتماعية (غيث، 1999، صفحة 103)". وقد كانت هذه الدراسات تنخرط في أساس تأكيد جملة من الفرضيات التي على أساسها تقود الأسباب الاجتماعية نحو الوقوع في الانحراف الأخلاقي والجريمة وغيرها... مُستعينة في ذلك بدور البيئة الاجتماعية في إنتاج بيئة مُستقطبة للفساد تتسبب في الرشوة والفساد الأخلاقي والمالي والإداري... وعادةً ما ترتبط هذه الاختيارات بعوامل اقتصادية وغياب تأثير الدين وتعاليمه في تسيير سلوك الأفراد. وفي هذا السياق يُمكن ربط هذه المسألة بالعوامل التربوية ودور المدرسة في غرس القيم والأخلاق التي تُساعد الناشئة على استيعاب الأطر الأخلاقية التي تدفع نحو رفض كل أشكال الفساد والانضمام إلى العصابات. وتلعب جماعات الانتماء دورًا محوريًا في التأثير على شبكة العلاقات الفردية والدفع بالسلوك الفردي نحو مجموعة من الروابط الشككية لتحقيق غايات وأهداف لا تتوافق مع طبيعة القواعد القيمية المُتعارف عليها في حياة المجموعات الإنسانية.

ولعلّ قدرة هذه المجموعات الانتمائية على التفاعل الدائم والمُستمر مع الأطر الاجتماعية المُحيطة، التي تُصبح بمثابة النسق الذي يقود نحو التأثير على شخصية الفرد والدفع به نحو نماذج سلوكية مُعينة قد تكون مُغايرة للمعايير والسلوكات المُجتمعية السائدة. وتبرز التحولات التي تشهدها الأسرة كعامل سلبى أو إيجابى في بلورة مُختلف أشكال توجيه السلوك والدفع به نحو جهة معينة. وفي هذا الإطار التحليلي يُمكن العودة إلى نظرية التعلم الاجتماعي التي تُقر بوجود علاقة ترابطية بين تعلم السلوك والتفاعل

الاجتماعي، حيث يبرز الدور المؤثر للتعليم من خلال عمليات النمذجة والتقليد المطروحة كقوالب نمطية وجب إتباعها من قبل الأفراد حتى وإن كانت تحيد عن القوانين الوضعية. فكلية "زجلة" المستخدمة في اللهجة المحلية التونسية تفرض على الذكر وحتى على الأنثى أن تقوم بعملية تعقيم أو إخفاء سر حتى وإن تعلق الأمر بجريمة بغية تقليد نماذج مستحبة تحاكي من خلالها سلوك التضامن العضوي الذي يتحدث عنه إميل دوركايم (Emile Durkheim, 2004).

وبالعودة إلى الثقافة العربية الإسلامية نجد جذور هذا المنحى السلوكي في العديد من الأمثال وحتى النصوص الدينية على غرار:

"أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً"

لا نعتي هنا بطبيعة السلوك بقدر ما يعيننا معرفة مدى تماهي الإنسان مع أنماط من السلوكيات الاجتماعية التي تفسر ما ذهب إليه إميل دوركايم في قراءاته لمسألة التضامن. فالانتماء إلى المجموعة يفرض على الإنسان أن يجد لنفسه الحد الأدنى من التماهي مع ما يختار لهم من قبل السياق الاجتماعي العام الموجه لضبط السلوك وإعادة إنتاجه في إطار من التنشئة الاجتماعية والمعايير الجمعية التي لا تشجع على العنف والانحراف، لكنها قد تكون الوعاء المحدد لشرعية بعض السلوكيات المرفوضة أصلاً على غرار المثل الشعبي القائل:

"الكذب وقت المصالح صالح"

للإشارة فإن هذه الأقوال الشعبية تتوافق إلى حد ما مع السائد والمألوف ضمن المرجعيات التي يطرحها المجتمع، وما يمكن أن يتعارض معها أو ما يطلق عليه دوركايم باللامعيارية. أين ينشأ الخلل الذي يمكن أن يصيب البيئة الاجتماعية وشبكات العلاقات التي تنتجها نتيجة للتحويلات التي ترافق مختلف مكونات المجتمع، فيستجيب السلوك الفردي إلى إغراءات نابعة عن غريزة فردية أو جماعية قادرة على توجيه سلوك الفرد نحو مآلات أخرى، تطرح نفسها بديلاً عن المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة. ولعل

الانحراف في العصابات والتحول في المنظومة القيمية مظاهر سلوكية ناتجة عن وجود أرضية قادرة على استمالة الذوات نحو إشباع حاجاتها حتّى وإن كانت بطرق غير مشروعة. وعلى النقيض من ذلك تظهر ردة الفعل تجاه القواعد القيمية والتعاليم المميزة للمجتمع وكأنها صراع بين الأجيال بينما هي في الأصل وجه آخر لبداية التوقع ضمن فعل الانحراف ومأسسة الأطر الداعمة لهم (Benjamin Van Liel, 2020, p. 29).

2.2- الأسباب الثقافية:

تبدو هذه الأسباب مُتداخلة نوعاً ما مع الأسباب الاجتماعية، بحيث يترنّ الحديث عن اللامعيارية وانحلال الأخلاق والقيم والضوابط الاجتماعية بضرورة الإشارة إلى مقوم البنية النسقية للثقافة التي تُمثل الوعاء الذي ينبثق عنه التنظيم الاجتماعي والثقافي، ومنها ترجمته لسلوك الأفراد. إذ تلعب الثقافات دوراً محورياً في بلورة مُختلف أوجه السلوك الفردي والجماعي. فالسلوك ما هو إلاّ استجابة للعوامل الوراثية وأشكال التقمص التي يرثها الإنسان عبر مسارات التنشئة الاجتماعية والتفاعل بين مكونات الشخصية والعوامل البيئية. ولدراسة علاقة الأسباب الثقافية² بالجريمة لا بُدّ من توضيح علاقة المخيال الشعبي بمجال اكتساب القناعات بما هي تجليات للعادات والتقاليد والمعتقدات التي تُمثل الصورة العكسية للشخصية الجماعية³. فالمتعارف عليه في الدراسات الأنثروبولوجية أنّ الإنسان يخضع في مسار حياته إلى عملية استهلاك وإعادة إنتاج للأنساق المادية والرمزية وتوزيع الوظائف. ولكن بإمكانه كذلك الانعتاق من وضعية مُختلفة من التشريعات الثقافية والعمل على إنتاج مسار ذاتي يلجأ إليه لتجاوز هيمنة المجموعة بمختلف مكوناتها العائلية/العروضية/القبلية/جماعات الأحياء... وإذا ما شينا القول بأنّ "الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعارف والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع (Tylor & Primitive, 2016, p. 01)"، بوسعنا تمثيلها بالمرآة العاكسة للتمثيلات المجتمعية (kalifa, 2005) لأنماط السلوك وكُل ما يصدر عن الأشخاص في إطار العلاقات التي يعيش داخلها الإنسان. وتُصبح بذلك التقاليد بمثابة العنصر المُستقطب لنوعية

السلوك، بل على شاكلة القواعد المركزية التي تحضر لتوجه أفعال الإنسان ونمط تفكيره.

وبالرغم من اختلاف تقديرات تأثيراتها على الإنسان قد تتحول العادات والتقاليد إلى عوامل تدفع بالإنسان نحو ارتكاب أفعال يُجرمها القانون، على غرار مسألة الأخذ بالثأر والشرف وغيرها من المسائل التي تُشكل ثوابت مهمة في حياة المجموعة. لكنها تُصنّف على أنّها لا قانونية وغير شرعية، بل يُعاقب عليها القانون. ويُبين هذا الاختلاف - بين البُعد الثقافي والمنحى القانوني- علاقات تضاد يُمكن أن يكون لها استتبعات نفسية كانهصام الشخصية حيث يُوصم الفرد من أتباع هذا المسار الذي تفرضه الثقافة على الأفراد حين يتعلق الأمر بمسألة الأخذ بالثأر. وإلى جانب ما عرضناه سابقاً من وجود تشابه بين البُعد الاجتماعي والثقافي يُمكن القول بأنّ التنظيم الاجتماعي يعكس آثار البيئة الجغرافية وتأثيراتها على الظواهر الفردية والجماعية. وقد انتبه ابن خلدون إلى ذلك في مقدمته الشهيرة حيث أشار إلى وجود ارتباط وثيق بين التنظيم الاجتماعي وروح البداوة القائمة على قرابة الدم أين تحدد الولاءات والعصبية ويكون منشؤها التاريخ وسياقها التأثيرات الثقافية. وقد ساعدَ هذا الإطار التحليلي إلى بلورة نسق خاصٍ بالثقافة وما تشتمل عليه من رَوابط مُتجانسة مع الحضارة. وفي سياق القول ذاته يُمكن الانطلاق من ذات الفكرة بُغية فهم علاقة الفرد بالبُعد التنظيمي في المُجتمع وتأثيراته الثقافية. فلئن لم يُعرف الفكر الخلدوني مسألة الظاهرة الاجتماعية إلاّ أنّه تمكّن من بلورة مسارٍ تحليلي يقود إلى فهم الثقافة وتأثيراتها في علاقتها بحضارة مُعينة وانعكاساتها على اختيارات الفرد وسلوكاته (ابن خلدون، 2009).

ونسعى في هذا المقال للوقوف عند جُملة من التحولات شملت في جزء منها المنظومة القيمية سعياً منا لفهم مدى انعكاساتها على سلوك الفرد ومُمارساته اليومية بأشكالها المختلفة كما تتجسد في المعيش اليومي. ومن المعلوم أن البلاد التونسية عرفت خلال العشرية الأخيرة استتبعات مثل هذه التحولات نتج عنها ارتفاعاً ملحوظاً في مُعدلات الجريمة والانخراط في العصابات المنظمة، إذ تشير الأرقام إلى تسجيل 25542 قضية مُتعلقة بالسرقة خلال الفترة الممتدة من بداية جانفي إلى نهاية جويلية 2022. ⁵ وقد

عملت الحكومات المتعاقبة⁶ على انتهاج استراتيجيات أمنية مُختلفة ترنو من خلالها إلى التحكم في نسبها المرتفعة والوقوف عند أسبابها. ولكن رغم المجهودات والأموال المرصودة لمعالجة الجريمة، إلا أنها بقيت تراوح نفسها بل اعتمدت تونس اختياراً أمنياً بالأساس دُونَ إيجاد حلول ناجعة وهُنَا يبقى السؤال المطروح: هل بالإمكان أن نفهم الأسس التي يقوم عليها الانحراف وَمَا هي الاستراتيجيات المُمكن انتهاجها لمُعالجة تبعاتها؟

تبدو الإجابة مَبْثُوتة هُنَا وهناك في الدراسات السُوسيولوجية والأنثروبولوجية والنفسية، حيث نجد في هذه الاختصاصات مُحاولات تحليلية لوصف سلوك الإنسان وتغيزاته المُمكنة في إطار رُدود أفعال تجاه المحيط الذي يعيش فيه في إطار التكيف مع البيئة الاجتماعية التي اتخذت عدّة أشكال نذكر منها التكيف الأسري/ الرُوحاني/ البيئي... فحتّى عمليات الانخراط ضمن عصابات الأحياء داخل الأوساط الحضرية، هي في نهاية الأمر مُحاولات للتكيف مع جماعات المَرَجَع التي تتمثل في الثقافات الفرعية ويُمكّن تلخيصها في ثقافة الأسرة أو الأصحاب. وبالتالي يُمكن الانطلاق من مبدأ "النسبية الثقافية" للحُكم على السلوك بأنّه سلوك مناسب أو غير ذلك، مُتكيف مع الظرفية أو لا يتماشى معها من خلال علاقة الفرد بثقافة المجموعة، وفي زمن معيّن حيث بالإمكان أن تتوقف درجة تكيف الفرد من خلال قدرته على الانسحاق مع عدة عوامل (العضوية والوظيفية والاجتماعية والثقافية). ومع الحالة التي يتوافق فيها السلوك الجانح في شبكة من الدوائر المتداخلة يصبح من الأجدى فهم الطريقة التي يتكيف فيها هذا السلوك مع واقع الجريمة (Marc Ouimet, 2016, pp. 16-17). بالإضافة إلى جُملة من العوامل المتعلقة أساساً بالمواقف المُجتمعية المُختلفة التي نلمس فيها تفاعلاً جلياً للفرد مع كل العوامل الاجتماعية التي تُسَيّر المُجتمع (نوري، 1987، صفحة 133).

إنّ فهم الظاهرة الإجرامية يَحْتَاج إلى مزيد التعمق في السياقات الثقافية والاجتماعية والنفسية والتي تؤدي إلى ظهور عصابات الأحياء، خاصّةً وأنّ البلاد التونسية تشهد منذ جانفي 2011 وضعاً يتسم بعدم الاستقرار السياسي وتفشّي ظاهرة العُنف واستهلاك المُخدّرات وتنامي ظاهرة الهجرة اللا شرعية. وهي ظواهر تفسّر بجملة من الأسباب التي تُشير إلى عدم تكيف الشباب مع المنظومة القيمية والقانونية الموجودة.

3. تطابق المنظومة السوسيوثقافية مع المنظومة القانونية:

بالعودة إلى النصوص القانونية تُعرّف الجريمة بأنها "هي كل واقعة وفعل تؤدي إلى التصادم مع القانون (Collectif, 2005, p. 07)" فهي الفعل الموجب للعقاب قانونا. وبالرجوع كذلك إلى العقاب الذي يترتب عنها، يتضح لنا أنّ أغلب النصوص القانونية الموجودة لم تساهم في الحد من تنامي هذه الظواهر. بل قاد البعض منها في إعادة إنتاج نفس النتائج. وعليه يصبح الرهان الأساسي إعادة النظر فيها على أنّها نتاج لوجود تناقض بين رهان المنظومة القانونية وبين ما تفرزه من تناقضات على مستوى قضايا العود والانخراط من جديد في العصابات. فالسجين يساهم في التغيير الراديكالي للعلاقات الاجتماعية إذ يساهم في إضعاف الإحساس إلى المجموعة على إثر انقضاء فترة العقوبة التي يقضيها بالسجن ويعود ذلك إلى عمليات الرفض والوصم التي يتلقاها من قبل المجتمع (Fadhila Mouzaoui-koudjil, p. 12). ويتحول هذا - في حد ذاته - إلى جزء مكمل للتدشئة الاجتماعية ضمن مسارات ونتائج عكسية، حيث اعتبر لمبروزو (Lambroso) أنّ "المجرم العائد هو القاعدة وليس الاستثناء فإنه يجب علينا - عند دراسة السلوك الإجرامي - أن نتوجه بالدرجة الأولى إلى دراسة المجرم العائد والعوامل التي أدت إلى عدم تكيفه الاجتماعي بعد الإفراج عنه. لأنّ هذا التوجه قد يُفيد في علاج المشكلة كلّها ألا وهي مشكلة السلوك الإجرامي، كون السلوك الإجرامي لا يرتكب من دون وجود دافع، سواء كان شخصيًا، اجتماعيًا، اقتصاديًا، أو غيره (لمبروزو، 2011، صفحة 09)".

وضمن انخراطنا في الدراسات الأنثروبولوجية نرى بالإلزامية استقرار شروط الانخراط في الجريمة وأسسها الاجتماعية والنفسية والثقافية، بل التركيز أكثر على التمثيلات التي تتحكم في تفكير الشباب والدفع بهم نحو إمكانية فعل أو احتمال وقوعه أو حدوثه والتسبب بأذى أو ضرر (Maleval, 1999, p. 351). وضمن هذا المصاف من الدراسة- الذي تحدث عنه الباحث- بإمكاننا ملاحظة إمكانية وقوع الفصل في ثقافة ما، حيث بإمكان الثقافات المحلية أن تُغيّر الأرضية الملائمة لبلورة الشروط الأساسية لوقوع الجريمة. وهي كما ذهب إلى ذلك النظرية النسقية في الثقافة والتفاعل الممكن بين العناصر الثانوية المكونة للنسق العام، حيث نجد مشاكل مُعممة في الذهنية الفردية والجماعية تقوم نحو

المُخاطرة وتجاوز الأطر التقليدية التي تنطوي على مُجازفات تهدد الاستقرار الاجتماعي. ولعل انتشار استهلاك المخدرات لم يكن ليقع لو لم تُمدّد له عناصر الثقافات المحلية الأطر المناسبة لتقبلها ضمن المعيش اليومي.

وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الْأَنْثُرُوبُولُوجِيَا الْقَانُونِيَّةَ بِإِمكَانِهَا أَنْ تَطْرَحَ مُقَارِبَةً تَفْسِيرِيَّةً وَتَحْلِيلِيَّةً لِلانْحِرَافِ وَالْجَرِيمَةِ فِي إِطَارِ نَظَرَةٍ جَدِيدَةٍ تَعْتَمِدُ عَلَى تَقْصِيِ الْأَسْبَابِ وَالْمُوجِهَاتِ الدَّافِعَةِ بِالْفَرْدِ لارتكاب الجريمة والانخراط في العصابات. وأُعتبرت أَنَّ السّمَاتِ الْمُشْتَرَكَةَ الَّتِي تُعَوِّضُ الْقَانُونُ الْوَضْعِي فِي أَغْلِبِ الْمَنَاطِقِ الرَّيفِيَّةِ وَالْقِبَائِلِيَّةِ، هِيَ بِمَثَابَةِ الْأَطْرِ الْمَوْجِهَةِ وَالْمُحَدَّدَةِ لِشَكْلِ الْعِلَاقَاتِ بَيْنَ الْمَجْمُوعَاتِ فِي مُخْتَلَفِ الْأَزْمَنَةِ وَلَنَّا فِي الْبِلَادِ التُّونِسِيَّةِ الْعَدِيدِ مِنَ الْمَنَاطِقِ الَّتِي تَعْتَمِدُ عَلَى السّمَاتِ الْمُشْتَرَكَةِ الَّتِي تَفْرُضُ عَلَى الْأَفْرَادِ الْحَقُوقَ وَالْوَاجِبَاتِ وَالْإِتْجَاهَ السَّلْوَكِي وَطَبِيعَةَ الْعِلَاقَاتِ. وَهِيَ عَنَاصِرٌ يَتَبَنَّاها الْأَفْرَادُ فِي لَا وَعِيهِمُ الْجَمْعِيِّ عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ كَارْلْ غَيْسْتُوفْ يُونِغ. وَتَلْعَبُ "الْجِهِيَّاتُ" وَالطَّرِيقُ الصُّلْحِيَّةُ دَوْرًا رَئِيسِيًّا فِي فَكِّ النِّزَاعَاتِ وَالتَّذْكِيرِ بِالْمَرْجِعِيَّةِ وَالْقَوَاعِدِ السَّلْوَكِيَّةِ وَالْعَادَاتِ الْوَاجِبِ إِتْبَاعِهَا حِينَ يَتَصَلُّ الْأَمْرُ بِوُجُودِ خِلَافَاتٍ بَيْنَ أَفْرَادِهَا. فَهَذِهِ السّمَاتِ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ أَنْسَاقِ قَانُونِيَّةٍ تُشَكِّلُهَا الثَّقَافَةُ بِطَرِيقٍ مُخْتَلَفَةٍ وَتَعْمَلُ عَلَى الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا رَغْمَ كَوْنِهَا غَيْرَ مَكْتُوبَةٍ.

إِنَّ اعْتِمَادَنَا عَلَى مُقَارِبَةٍ إِنَاسِيَّةٍ لِلْمَسْأَلَةِ الْمَعْرُوضَةِ يُثِيرُ فِينَا رَغْبَةً فِي تَمَوْعِ هَذَا الْإِخْتِصَاصِ ضَمْنَ مَفَاهِيمِ وَمُقَارِبَاتٍ وَنَتَائِجِ بَحْثِيَّةٍ عَلَى غَايَةِ مِنَ الْأَهْمِيَّةِ خَاصَّةً أَمَامَ عَجْزِ بَعْضِ الْمُقَارِبَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْآخَرَى عَلَى فَهْمِ طَبِيعَةِ الْعِلَاقَةِ الَّتِي تَحْكُمُ الْوَقَائِعَ الْمَادِيَّةَ بِتَمَثُّلَاتِ الْأَفْرَادِ لِلانْحِرَافِ وَالْجَرِيمَةِ الْمَعَاصِرَةِ. وَيُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْمَنْظُومَةِ الْقَانُونِيَّةِ الْمَوْسَعَةِ فِي جِزْئِهَا التَّشْرِيعِيِّ وَالثَّقَافِيِّ أَيْنَ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَدَاخَلَ الثَّقَافِي بِالْقَانُونِيِّ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَخْلُقَ ضَرْرًا نَاتِجًا عَنْ غِيَابِ تَقْدِيرِ مَنْطِقِيٍّ لِإِمكَانِيَّةِ التَّأْلِيفِ بَيْنَ الْمُحَدَّدِينَ (الْمِيرَاثُ/ تَعَدُّدُ الزَّوْجِ...). وَبِوَسْعَتَنَا أَنْ نَأْخُذَ مِثَالِ الزَّوْاجِ بِأَمْرَاءَ ثَانِيَّةٍ فِي تُونِسِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ يَجْعَلُ الْفَرْدَ أَمَامَ مُسْأَلَةِ قَانُونِيَّةٍ جَزَائِيَّةٍ عَقَابِهَا السَّجْنَ لِمُدَّةٍ عَامٍ وَبِغْرَامَةٍ مَالِيَّةٍ أَوْ بِإِحْدَى الْعُقُوبَتَيْنِ¹¹ وَإِلْغَاءِ الزَّوْاجِ الثَّانِي وَعَدَمِ الْإِعْتِرَافِ بِالْمَوْلُودِ كَوْرِيْثٍ لِلأَبِ، فِي حِينِ أَنَّ النَّصَّ الشَّرْعِيَّ يُجِيزُ ذَلِكَ. وَهَذَا الْمِثَالُ الَّذِي تَطَرَّقْنَا إِلَيْهِ يَعْكُسُ حُجِيَّةَ الْمُسْأَلَةِ الْقَانُونِيَّةِ عَلَى حِسَابِ النَّصِّ الشَّرْعِيِّ وَقَدْ يَكُونُ الضَّرَرُ النَّاتِجُ عَنْ هَذَا التَّدَاخُلِ هُوَ مِنْ يُجِيزُ وَقُوعَ

الفرد في جريمة على خلاف الصيغ القانونية "فالحقيقة القضائية مجازية وسلطوية... ممّا يجعلها حقيقة نسبية، ذات معان متعددة، غير موحدة بمعنى واحد (إبراهيم أبو حماد، 04 جوان 2023)".

وفي ضوء هذه التباينات الحاصلة بين النص القانوني والأطر الثقافية القائمة على القيم المجتمعية وربط السلوك بالنشاط القيمي الملزم للأفراد، بإمكاننا الإقرار بوجود تناقضات عديدة تشق السياقات الاجتماعية والثقافية والأمنية التي تؤدي إلى ظهور مختلف أشكال الانحراف منها نذكر الانضمام إلى شبكات محلية وعالمية للإرهاب وللجريمة المنظمة. وبهذا المعنى تتضح لنا مختلف الأسباب التي تقود الفرد والمجموعة إلى الوقوع في العصابات والانحراف ويبقى وضع الحلول المناسبة مطلباً أساسياً وملحاً في العلوم القانونية والإنسانية والاجتماعية وبالأخصّوص في علم الإناسة.

تدفع أنثروبولوجيا الجريمة نحو التركيز على منشأ الفعل الانحرافي والاجرامي من المناحي الاجتماعية والثقافية والبيئية، في محاولة منا لتفسير علاقة الظاهرة الانحرافية بهذه الأطر الاجتماعية. بل ذهبت بعض المقاربات إلى الفصل الجندري بين الذكر والأنثى ومعدلات ارتباطها بخاصية المجتمعات الذكورية، حيث تحضّر العديد من الأفعال على الإناث، لكنها تكون مقبولة عند الذكور. وهنّا تدخل المعايير المجتمعية وقيم الجماعة كأسس محددة لمدى إمكانية وقوع اقتراف السلوك الانحرافي. وبالرجوع إلى المجتمعات العربية القديمة نجد الإرهاصات الأولى لهذا الفكر نابعة من ثقافة وأد البنات التي كانت رائجة في عهد الجاهلية، إذ تُدفن المولودة الجديدة من جنس الإناث وهي حية اعتقاداً منهم في إمكانية وقوعها في الخطيئة والانحراف. وقد ساد اعتقاد مشابه في اليابان القديمة حيث بإمكان الأب والأم قتل المولود الجديد إذا ما اعتقدوا في إمكانية أن يكون الابن غير صالح لاحقاً.

تطرّح هذه الأمثلة وغيرها حدوداً للفصل والوصل في دراسة العلاقة بين المقاربة الأنثروبولوجية والمقاربة القانونية في أبعادها العرفية والوضعية، حيث تتنازع فعالية هذه الأسس ضمن مسار تاريخي يُخضع الفكر الانحرافي إلى منطق "الفاعلية الزمنية"

والمشروعية الاجتماعية والثقافية مع إمكانية تحولها بفعل الزمن إلى أفكار طردية، لعدم وجود ما يسمح بشرعية تطابقها مع الواقع. ولعل مثال الأمهات العزوبات يؤكد الوصف القانوني لظاهرة الإنجاب خارج إطار الزواج، بينما يعتبرها المجتمع فساداً أخلاقياً ينجس عنه إنجاب لمولود يُوسم بـ"اللقيط" الذي يراه في المقابل القانون مولوداً خارج إطار الزواج. في حين أنّ "الأم العزباء" هو مُصطلح قانوني يُقابله "المُنحرفة" و"المُنحطة" وغيرها من الأوصاف الدونية التي ترتب فكرة الإنجاب في إطار مؤسساتي وهي مؤسسة الزواج. فالعوامل الثقافية كفيلة بأن تُصنّف الأفعال ضمن شبكة من التوصيم التي على أساسها تُبنى التغيرات الممكنة في طبيعة القيم والأدوار التي يمكن أن يتبنّاها الأفراد داخل المنظومة الاجتماعية. أمّا الاختلالات الممكنة لهذه الأدوار سوف تنعكس سلباً على بقية مسارات الحياة وأشكال السلوك التي تُفرزها ضمن دائرة مخصوصة من العلاقات المُنحصرة في بيئة مُعينة أين تلعب التشريعات الثقافية دوراً مهماً في مأسسة التوازن المادي والمعنوي دون أن يكون بالضرورة مُتطابقاً مع البُعد القانوني ولا مع الأساليب العقابية.

لقد حاولت المقاربات الأنثروبولوجية المُهتمة بدراسة الانحراف والجريمة وتحليل علاقة الثقافة بالأسس التي تُبنى عليها الظاهرة والسلوك الذي يترتب عنها. وقد شكّلت بذلك نماذج استقرائية تربط السلوك الانحرافي بالمعايير الثقافية والقيم والمعتقدات الرائجة مع محاولة للاهتمام بالمنظور القانوني وبالفكر العقابي بإعتبارهما أنساقاً فرعية تتقاطع مع الأطر السوسيوقulture التي تتحرك فيها الجريمة دون أن تغفل عن تحليل التمثّلات التي تُسيّرهما.

4. البدائل والحلول للوقاية من الانحراف داخل الأوساط الحضرية:

الوسط الحضري هو إطار مرجعي إقليمي يتزامن مع نطاق عمل الأفراد في إطار البيئة التي تشتمل على الفضاء الاجتماعي والأطر الجغرافية المحيطة به (Frey, 03 juin 2023). فهو عبارة عن كيان للفاعل الإنساني مع الإطار المكاني ومن المُفترض أن يكون له شُروطه البنوية والمعرفية، وهو أيضاً الإطار العام الذي يتحرك فيه الانسان يتأثر به

ويؤثر فيه. وضمن نفس السياق نؤكد في هذا البحث على أهمية دراسته كوحدة متكاملة تشتمل على كل ما هو نفسي واجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي وجغرافي أيضاً. وتعمل هذه المحددات كموجهات لسلوك الإنسان وخاصةً في عمليات التنشئة الاجتماعية أين بإمكانها أن تتحكم في الاتجاهات والقيم والأساليب الحياتية. فالوسط الحضري بهذا المعنى هو الوعاء المسؤول على تكامل شخصية الفرد وتحديد سلوكاته شأنه في ذلك شأن بقية الأفراد الذين يكونون المجتمع برؤيته. وما الانحراف إلا نتيجة غير مبررة بكل هذه المكونات بمعنى آخر تتحول هذه الميكانزمات إلى عوامل تغذي بصفة مباشرة الانحراف والجريمة وتسند لها عبر الآليات المخفية التي لا يمكن للفرد أن يتجاوزها تفسيره كالانفتاح والحرية...

نزوم من خلال هذا التحليل إيضاح الأسباب التي تجر المُنحرف إلى اكتسابه لسلوكات غير مقبولة اجتماعياً نسعى أن نعرض لها البدائل الممكنة من جهة استقرار طبيعة الخلل الموجود ضمن المكونات الأساسية للإطار الحضري المُتسبب في إدراك السلوك الانحرافي والجريمة. ونُشير في هذا المضمّار إلى علاقة الثقافة وطبيعة المُعتقدات التي تفرض سيطرتها على تملك سلطة مادية ومعنوية وتمثّلات ذاتية وجماعية تتعرّض في بعض الأحيان إلى الاهتزاز والتغيّر وتحل محلها أنساق قيمية وافدة، قادرة على تغيير معايير السلوك التي تمس العلاقات الاجتماعية وتتغلغل في فكر الأفراد بطرق مختلفة. وبالتالي تتحول المعايير القيمية والمُحددات السلوكية التقليدية إلى مرجع قانوني خالص، يغيب كلّما أفلت السلوك الفردي والجماعي من رقابتها عن طريق التفاعل المُستمر ويتأقلم الأفراد مع هذا السياق الاجتماعي الذي يتماشى وظروف المجتمع.

إن اقتراح البدائل من زاوية نظر أنثروبولوجية تستدعي أن نمضي في المنطق الذي تتحرك فيه المؤثرات الخارجة عن نطاق الأفراد على غرار طرق التفكير وأنماط الاختيار والمسائل السياسية. وتؤكد نظريات الأصل الثقافي للانحراف على أهمية التعلم إذ أن الفعل الجنائي يقترن في الأصل بفكرة التعزيز أو ما يعبر عنها ب "الارتباط التناصلي" ويظهر بصورة شبيهة أو مخالفة كلما تعلق الأمر بوجود الأطر التي تتسم ب "قدرية الفعل" (Maître Aci, 04 juin 2023). وهي مسارات تأخذ بُعداً شبيكياً كلما ارتبطت بالمجال التنظيمي

والاجتماعي المُعقد حيث لا يُمكن نمذجة السلوكات الجديدة على الطريقة التقليدية. بل يستوجب الأمر تحليل النماذج السلوكية الجديدة في إطار حركتها وتغيّرها. فالانحراف والجريمة والانخراط في العصابات هو في نهاية الأمر ظواهر اجتماعية ينظر على أنّها أنساق مُعقدة يستلزم علاجها الكشف عن التداخل والتشابه المؤث لبنيتهما الداخلية. فهي من جهة مكونات غير ثابتة ومن جهة أخرى تتمظهر ضمن السياق الذي يؤدي إلى انهيار الثوابت القديمة. لذا نقترح إعادة النظر في الأساس الكلاسيكي للمقاربات السوسيولوجية وخاصّة المكروسوسيولوجية منها إلى تصور جديد يعتمد على التحليل الشبكي والعلاج المباشر لهذه الشبكات التي تتطور يومًا بعد يوم¹². وذلك لسد منابعها والتقليل من آثارها، فالمؤسسات الاجتماعية الرقابية بإمكانها أن تلعب دورًا محوريًا في تحقيق هذا التوازن. فمهما تطور المجتمع وتغيرت أنماط سلوكه وطُرُق تفكيره تبقى هذه الأفعال حبيسة البُعد الانتمائي، فكلما تعقدت الظاهرة إلّا واحتاجت إلى مُوجهات ثقافية تحول دون الوقوع في الجريمة والمشاكل الإنحرافية. وفي كل الأحوال تلعب المدرسة والمؤسسات الأخرى مكانًا رياديًا في توجيه سُلوكات الأفراد وأفكارهم نحو الأطر العامّة التي تتحرك فيها عمليات التنشئة الاجتماعية. وفي المُقابل يؤدي التسرب المدرسي إلى مزيد تعميق الأسباب التي تُسهم في خلق نوع من السلوك المُنحرف والانخراط في عالم الجريمة، خاصّةً أمام غُموض الأهداف وانسداد الأفاق وغياب القيم والمعايير المتداولة في الأوساط الحضرية التي لا تنسجم مع أطر التنشئة. فالوسط الحضري الغير المقترن بوضعية غياب الرقابة المُجتمعية والثقافية يُصبح بمثابة الوسط الذي تتعمق فيه أزمة التفاعل العكسي. وهذا من شأنه أن يقود إلى مجموعة من الإكراهات المؤسسية التي لا تتماشى مع الأهداف التي يسعى المُجتمع إلى تكريسها في إطار الحس المُشترك بين أفرادهِ. والملاحظ أنّ الأزمات التي يعيشها كل من المُجتمع التونسي والجزائري مُرتبطة شديد الارتباط بالتغيرات الاجتماعية والعوامل القادرة على تحديد المواقف والآراء المُنسجمة مع النمط التقليدي.

لقد أشار مانويل كاستيلس (Manuel Castells Olivan) إلى أهمية فهم مكونات المجال الحضري الذي يحتوي على مجموع التفاعلات في شكلها المادي والافتراضي (Manuel Castells, 1972) (Manuel Castells, Luttés urbaines, La découverte,,

(1975). أين تنشأ العديد من القضايا ضمن مختلف السياقات المكونة للبناء الاجتماعي الذي يحويه هذا المجال ومنها الانحراف في الجريمة. وقد اقترح في المقابل فكرة تحليل مختلف الأدوار التي تلعبها المؤسسات القائمة والفاعلين الاجتماعيين، ذلك أنَّ معالجة الأسباب المُركبة داخل مجالات الفضاء العمومي من الرهانات التي تحول دُون حدوث ظاهرة الجريمة. ونحن في هذا المستوى نَسعى إلى اقتراح الحُلُول والبدائل للوقاية من الانحراف ونُشير إلى أهمية هذه المُقاربة بهدف تجاوز النظرة التقليدية للانحراف والجريمة والانحراف في العصابات. حتَّى نتمكن من الوُصُول إلى مُقاربة تأخذ بعين الاعتبار الشروط الأساسية لتفسير هذه الظواهر وربطها بالتوزيع المجالي الذي يحتوي في النهاية على مَحصلة ما أشار إليها الباحث. فالحي والشارع والزُقاق والبيت كلّها مؤسسات اجتماعية مسؤولة عن صناعة هذه الظواهر وبالتالي نحتاج إلى فهم ما تنتجه هذه المكونات المجتمعية لإيجاد الحلول المناسبة لمُعالجتها.

للإشارة بَيِّنَت الإحصائيات في تونس أنَّ الأحياء الشعبية الكبيرة والمُمتدة مسؤولة عن نسب يكثر فيها منسوب الانحراف والجريمة على غرار "منطقة الجبل الأحمر" و"الملاسين" و"حي هلال" بتونس و"حي التضامن" من ولاية أريانة، و"حي الفيتنام" و"حي السردينة" و"طريق المطار" من ولاية صفاقس و"بوحسينة" و"حي الرياض" و"الطفالة" من ولاية سوسة (موقع تونس للإعلام (TUN MEDIA)، مصدر رقمي، 04 جوان 2023). ويُفسَّر ذلك بالكثافة السكانية المُرتفعة في مجالٍ جغرافي وحضري صغير نسبياً، حيثُ يكثر الزُوج من القرى والأرياف إلى المدن الكبرى وما يترتب عنها من تعدد في مظاهر الانحراف وارتفاع في معدلات الانحراف ومن ثمة الجريمة، ممَّا يجعل من المناطق الحضرية والشبه الحضرية التي تتشكّل منها الأحياء الشعبية صُورَةً نمطية للانحراف والجريمة والخُرُوج عن القانون. بل تتحول إلى مناطق مُنتجة ومُعيدة لصناعة الجريمة في الآن ذاته.

نقترح في هذا المستوى من التحليل إعادة النظر في مُخططات توزيع الأحياء والتفكير في اهتمامات هذه المناطق باعتماد البدائل لإخراجها من بوظقة الوصم الاجتماعي السلبي والاستقرار بها ضمن الأحياء التي تُشارك المجموعات الحضرية الأخرى في البناء المُستقبلي للحياة الاجتماعية وفق القواعد والقيم الخاصة أو المُرتبطة بالتقاليد المُتعارف عليها،

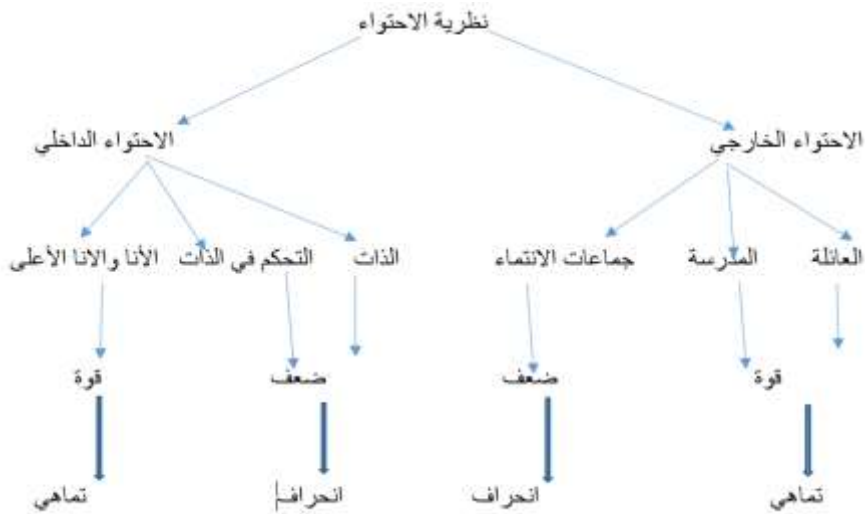
على غرار توفير العدالة الاجتماعية بوصفها أُسًّا من أسس التنمية الاجتماعية وَمَا يَنْتج عنها من حُطط وِبَرَامَج. فالأمر يتعلق بتبسيط الإجراءات المُتصلة بالتخطيط العمراني وجعلها نماذج مُنتجة لسياقات اجتماعية ومُؤسسية يتنامى فيها الخطاب الهوياتي وتَزَرع فيها البدائل المُقاومة للانحراف والانخراط في الجريمة.

يُمكن القول في هذا السياق بأنَّ احتمال تحول هذه المناطق إلى فضاءات طاردة للانحراف والجريمة مُمكنة نظريًا وعمليًا، إذا مَا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الخصُوصيات الاجتماعية والثقافية للسكان إلى جانب مُعالجة إمكانية تحول هذه المناطق إلى بُور لصناعة الانحراف كَمَا تثبته الدراسات السُوسيولوجية. وتُعرف هذه المناطق الحضرية والشبه الحضرية محلّيًا بمُصطلح "الملاجئ" وهي في الأصل مناطق لَا تخضع للتخطيط العمراني وقد لجأ إليها الأفراد على إثر نزوحهم من الأرياف بحثًا عن العمل وبِغية التمرّك في المدن الكبرى على غرار ولايات تونس الكبرى وصفافس وسوسة أين ظهرت أغلب الأحياء القصديرية في مَراحل أولى غُيِب فيها الربط بالكهرباء والماء والطُرقات والمَرافق الأساسية. ثم فرضت نفسها على الدولة إثر الاحتجاجات الشعبية وَمَا تبعها من مطالب اجتماعية التي عمت البلاد في فترات تاريخية مُختلفة. فكانَ لزامًا على الدولة الالتفات إليها وتطويع المُخططات العمرانية معَ هذا الواقع المفروض وقامت بتزويدها بالتنوير وبالماء الصالح للشرب وتعبيد الطرقات. لكن في المُقابل لم تنتبه الدولة إلى إمكانية تحول هذه المناطق إلى فضاءات مُنتجة للانحلال الأخلاقي والانحراف وما يترتب عنه من جريمة وغيرها من السُّلوكات والظواهر الغير مقبولة اجتماعيًا.

إنَّ مَا نقترحه يُمكن أن يتماشى مع نظرية الاحتواء التي يقترحها ركلس (Rckless) الذي يرى بأهمية مُعالجة القوى الخارجية ببدائل محلية قادرة على احتواء السُّلوك العنيف والاستعداد للقيام بالجريمة والشذوذ بنسب مرتفعة. ويُمكن تلخيص هذه المقاربة النظرية في جوانب أساسية وهي امتلاك القدرة على الإلزام بالمعطيات المتصلة بالسلوك الانحرافي والإجرامي، إذ يتأثر الفرد بالمكان الذي يتعايش فيه أو بالظروف البيئية المُحيطة به (James R. Averill, 2011). فيكون سُلوكه بمثابة ردّة فعل على هذا المَجال، حَيْثُ أنَّ احتواء هذه الأسباب ضرورة حتمية للحيلولة دُون الوقُوع في الانحراف والجريمة. وبالتالي

يَتَعَيَّن استشعار المُسببات الضمنية وتغذية العناصر الدفاعية المُمكنة وَلَا تُحيد هذه المقاربة عن فكرة اعتبار الانحراف والجريمة ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية تتوزع ضمن أطر عديدة ومُختلفة، ممَّا يترتب عنها سرعة الانتشار والتأقلم مع البيئة المتواجدة فيها والتي سَنُحاول توضيحها بالاعتماد على رسم بياني لكيفية حدوث ظاهرة الانحراف - حسب نظرية الاحتواء- التي تُراوح بين الاحتواء الخارجي الذي يتلخص في التنشئة الاجتماعية كالعائلة والمدرسة وجماعات الانتماء/المرجع، والاحتواء الداخلي الذي يَأْتِي كنتيجة لتأثير التنشئة الاجتماعية التي يَمُرُّ بها الشخص كالذات الفاعلة وكيفية التحكم فيها وتأثير الأنا والأنا الأعلى حَسَبَ سيغموند فرويد (Sigmund Freud).

الرسم عدد 01: مُفردات نظرية الاحتواء



المصدر: من اعداد الباحث

بناءً على ما سبق، يتصل السلوك الانحرافي بعوامل عديدة وظروف متنوعة سواء تعلق الأمر بالبيئة الداخلية (الوسط الحضري/ جماعات الانتماء/ جماعات المرجع...) أو بالبيئة الخارجية (الانخراط في المجتمعات الافتراضية/ الثقافات الأجنبية...) التي تُغذيها استعدادات ذاتية وجماعية للتأقلم معها، وما يترتب عنها من إنتاج ظواهر مُجتمعية

ونماذج مُختلفة من الانحراف والجريمة وعدم الاستقرار الاجتماعي ولمُعالجتها نحتاج إلى مُقاربة مُتعددة الاختصاصات. لعلّ الأنثروبولوجيا قادرة على قيادة التوجه العلمي الذي يَسعى إلى مُعالجة الظاهرة موضوع الدرس بمُختلف أشكالها وأنماطها.

5. خاتمة:

خُلاصة القول، يَرتبط الانحراف والجريمة في عالمنا اليوم بمجموعة من الخصائص والأسباب الاجتماعية والثقافية ضمن نسق مُركب يَعمد تطور المُجتمع واختلاف العلاقات التي تحكمه. وقد اعتبرنا أنّ فهم هذه المسألة وتحليلها يقتضي أن ننظر إليها ضمن رؤيا ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البناء السُوسيُوثقافي وطبيعة العلاقات التي تحكم الأفراد. ولئن لاحظنا وجود مستويات من اللاتطابق بين المنظومة السُوسيُوثقافية والقانونية. إلّا أنّ التكامل بينهما يبدو على درجة كبيرة من التعقيد، ممّا يجعل من دائرة الجريمة والانحراف داخل الأوساط الحضرية لا تخضع لقوانين مُسبقة بقدر ما تحتاج إلى إيجاد البدائل والحلول القائمة على مُعطيات وإحصائيات ودراسات أكاديمية مُتخصصة تهدف إلى مُعالجة الظاهرة موضوع البحث في عمقها وفي سياقاتها المُختلفة.

6. الاحالات والشروحات:

1 يقودنا هذا التحليل إلى معرفة الخصائص المميزة للعلاقات الاجتماعية وسيادة القوانين والأعراف المتداولة، حيث لا يُمكن سحب ذات الانطباعات حول موضوع الانحراف وكذا الشأن للجريمة بنفس الكيفية على كل المجتمعات المدروسة حتّى داخل الدولة الواحدة وهذه الاختلافات مردها طبيعة القيم والعادات والتقاليد التي تحكمها.

2 بالرغم من وجود مُقاربات جمعت بين الخصائص الفيزيولوجية للمُجرم وتنوع الجريمة مثلما أشار إلى ذلك لمبروزو إلّا أننا نُرجح وجود عوامل أخرى بإمكانها أن تُشكّل مدخلا له أهمية في مسارات فهم موجّهات الجريمة على غرار الثقافة.

3 تبدو هذه العلاقة بحاجة إلى مزيد الدراسة العلمية فقد انتبه إلى ذلك (Keith J. Bell). حين اعتبر أنّ وضوح هذه العلاقة تبدو مسألة غير محسومة علميًا. راجع في هذا الصدد: (Keith J. Bell & Robert Hartmann, 2020)

4 بالرغم من ارتفاع مستويات التعليم والوعي إلّا أنّ المجتمعات العربية لا تزال تنظر إلى مرتكب الجريمة على أنّه خطر يُهدد استقرار المجتمع لذا يُميزه بوصمة الجرم والانحراف.

5 عرضت هذه الأرقام ببرنامج رونديفو (برنامج حواري سياسي واجتماعي يتناول الشأن العام في تونس) بقناة التاسعة بتاريخ 01 سبتمبر 2022، واعتمدنا هذه الأرقام للاستدلال على تنامي معدلات الجريمة بالوسط الحضري بالبلاد التونسية.

6 كثيرة هي الحكومات التي تعاقبت على البلاد التونسية بعد سقوط نظام بن علي، وقد تعاملت مع هذه المسألة بإستراتيجيات وآليات مختلفة حتمتها المصالح الظرفية والرهانات الانتخابية.

7 بالعودة إلى التاريخ والنش في الذاكرة الجماعية وفي الموروث الثقافي الشفوي والمادي حول شخصية الباندي أو الفلاق أو الصعاليك الشرفاء أو اللصوص الشعراء أو غيرهم من المهمشين في تاريخ تونس التي ارتبطت بمقاومة الاستعمار الفرنسي والرافض للسلطة والخارج على القانون وما كانت تعانيه الناس وخاصة الطبقات المهمشة، راجع لمزيد الاثراء: فتحي ليسير، (1999).

8 يمكن أن تتحول مرحلة اللا استقرار السياسي إلى نوع من الهشاشة التي تسمح بوجود خلل في المنظومة المجتمعية، ممّا يساعد على ظهور بؤر ومناطق منتجة للعنف والانحراف والإجرام وخاصّة بالأوساط الحضرية ذات الكثافة السكانية. راجع لمزيد الإثراء: (Kpoti Valère Mensah-Edoe, 2022, p. 31)

9 بالتزامن مع التعريف القانوني للجريمة في أنثروبولوجيا الإجرام مفهوم اجتماعي وهو مفهوم يختلف عن المفهوم القانوني الذي يحصر الجريمة في السلوك فعلا أو امتناعا، راجع لمزيد الإثراء: (الشهداني، 2010)

10 يُميّز يونغ بين اللاوعي الجمعي الذي يُحيط بالعقل الباطن ويُميّزه عن اللاوعي الفردي الذي يرى فيه فرويد تأثيرًا كبيرًا على حياة الأفراد. وقد عمل كارل غيستوف يونغ على تطوير هذا المفهوم لدراسة الذاكرة النفسية الجمعية الذي ينظر فيها الخزان الذي يُشكّل مدخلاً لدراسة سلوكيات الأفراد في بُعدها الجمعي.

11 الفصل 18 من مجلة الأحوال الشخصية التونسية الصادرة تحت أمر 13 أوت 1956.

12 انتهت السوسيولوجيا الإكلينيكية إلى هذه المسألة وحاولت النظر في الموروث السوسيولوجي التقليدي بطرحها لبدائل تحليلية قائمة على رؤيا جديدة تهدف إلى تحليل التغيرات المتسارعة التي تعرفها المجتمعات، وقد راج هذا التوجه خصوصًا بالولايات المتحدة الأمريكية.

7. قائمة المصادر والمراجع

1. أكرم عبد الرزاق الشهداني. (2010). *موسوعة علم الجريمة*. عمان-الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
2. المحامي إبراهيم أبو حماد. (04 جوان 2023). الأنثروبولوجيا القانونية (النقد الثقافي للعدالة الشعبية). *مجلة الحوار المتمدن* (العدد 6028).
3. حافظ نوري. (1987). *التكيف وانعكاساته الإيجابية*. دمشق: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
4. دراسة في سير بعض المستبعدين من تاريخ تونس المعاصر. (1999). تونس: دار النشر ميديا كوم.



5. عبد الرحمان ابن خلدون. (2009). كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع.
6. لمبروزو. (2011). ذكرته أسماء التوجيهي، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائلات للجريمة. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
7. محمد عاطف غيث. (1999). دراسات في علم الاجتماع التطبيقي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
8. موقع تونس للإعلام (TUN MEDIA)، مصدر رقمي. (04 جوان 2023).

Les références bibliographiques

1. Benjamin Van Liel. (2020). *Pour une anthropologie complexe du crime : Eléments pour sortir la criminologie de sa misère épistémologique*, L'Harmattan. Paris.
2. Collectif. (2005). *Commission du droit du canada, Mémoires du concours Perspectives juridiques*. Laval, PUL.
3. Emile Durkheim. (2004). *De la division du travail social*. Paris: PUF.
4. Fadhila Mouzaoui-koudjil. (s.d.). «les femmes détenues en Algérie: Trajectoires et stratégies identitaires », in *Revue internationale d'Anthropologie Cognitive*, n°4, Paris-Tlemcen. Tlemcen: Maison des Sciences de l'Homme et Université de Tlemcen.
5. Frey, O. (03 juin 2023.). « Sociologie urbaine ou sociologie de l'espace ? Le concept de milieu urbain », in *Sociologies*. Récupéré sur <http://doi.org/sociologies>

6. James R. Averill. (2011). *Anger and Aggression: An Essay on Emotion*. New York: Springer-Verlag New York.
7. kalifa, D. (2005). *Crime et Culture au XIXème siècle*. Paris.
8. Keith J. Bell, & Robert Hartmann, M. (2020). *Dimensions of Crime as a Social Problem, Carolina, Carolina Academic*. Press.
9. Kpoti Valère Mensah-Edoe. (2022). *Malaise socio-culturel et violence juvénile en France, Analyse des causes de la violence chez les jeunes*. Paris.
10. Maître Aci. (04 juin 2023). « *Les facteurs criminogènes ou les causes du phénomène criminel* », in cabinet ACI.
11. Maleval, F. (1999). *Développement durable, assurances et environnement, Economica*. Paris.
12. Manuel Castells. (1972). *La question urbaine, Maspero*. Paris.
13. Manuel Castells. (1975). *Luttes urbaines, La découverte*. Paris.
14. Marc Ouimet. (2016). *Les causes du crime*. Laval, PUL.
15. Tylor, E. B., & Primitif, c. (2016). *Researches into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Language, Art and Custom*. New York: Dover Publications